

«يوم خلق الله الإنسان، على مثال الله صنعه. ذكراً
وأُنثى خلقهم، وباركهم، وسمّاهم إنساناً يوم خلّقوا» (تكوين 1/5-2)

رسالة من الأساقفة الأرثوذكس في ألمانيا إلى الشباب حول الحبّ والجنس والزواج

أيّها الشبّان والشابات الأرثوذكس في ألمانيا،

في صفتنا أساقفة الكنيسة التي تنتمون إليها في ألمانيا، نتوجّه إليكم بهذه الرسالة راغبين في تناول عدد من المسائل الآتية. إنّ العالم يزداد صغراً، وقضايا زمننا الملحة تظهر بوضوح أكبر. هذه القضايا تمسّ الوجود الإنساني برمّته – وجودكم: إنّ الله يضع الحاضر والمستقبل بين يديكم.

أولاً: نحن نعيش في بلد يتمتّع فيه الإنسان الفرد بالقدرة على النموّ في جوّ من الحرّيّة والكرامة الإنسانيّة. هذا لم يكن مسألةً بدهيّةً عبر تاريخ الإنسانيّة. وهو ما زال غير ممكن في غير بلد على وجه الأرض. والحقّ أنّه يمكننا أن نعتبر أنّ وجودنا في ألمانيا، حيث ينعم الجميع بجوّ من السلام والحرّيّة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان، إنّما هو بركة من لدن الله.

حيال مناخ من التطرّف الدينيّ أخذ بالتصاعد في غير مكان، نحن مدعوون كمسيحيّين إلى الدفاع عن هذه القيم بكلّ ما أوتينا من قوّة. فهي تتوافق مع صورة الإنسان كما يُعبّر عنها في الكتاب المقدّس وفي تقليد كنيستنا، أي إنّ الإنسان مخلوق على صورة الله (تكوين 27/1). وإنّنا نرى في قدرة الإنسان على اتّخاذ قراراته بحريّة معلّماً من معالم هذه الصورة الإلهيّة.

ثانياً: هذه الحرّيّة نعمة عظيمة. ويجب التعامل معها بمسؤوليّة تامّة. فالمسؤوليّة ترتبط بالحرّيّة ارتباطاً لا تنفصم عراه. هذا الارتباط يعبّر عن ذاته في مجالات الحياة قاطبةً، ومن بينها السؤال عمّا إذا كان المرء يريد أن يقضي حياته وحيداً أو من ضمن جماعة، وطبعاً بالنسبة إلى البحث عن شريك أو شريكة حياة. ويتّصل بهذا عدد من التساؤلات عن الجنس وعقد الزواج والاختلاف بين الزواج المدنيّ والزواج الكنسيّ إلخ. هذه الأسئلة تمسّ كلاً في عمق كيانه، إذ من حقّ كلّ منّا تقرير طريق حياته بحريّة.

إنّ الأفكار الآتية هدفها تقديم المساعدة – إذ على كلّ واحد أن يقرّر طريق حياته بملء حرّيّته. ومن ثمّ، فإنّها تحثّ على التعاطي مع هذه الأسئلة بمسؤوليّة وعلى تعزيز الحوار في كنيستنا.

ثالثاً: إنّ واحداً من أشهر المقاطع في الكتاب المقدّس وأكثرها حضوراً في الوجدان هو الإصحاح الثالث عشر من رسالة القديس بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس، وقد دعاه بعضهم «نشيد المحبة». في هذا النصّ، يصف الرسول القديس المحبة على أنّها قوّة تؤهّل لتخطّي الأنانيّة. كيف؟ «المحبّة تصبر، المحبّة تخدم، ولا تحسد ولا تتباهى ولا تنتفخ من الكبرياء، ولا تفعل ما ليس بشريف ولا تسعى إلى منفعتها، ولا تحق ولا تبالي بالسوء، ولا تفرح بالظلم، بل تفرح بالحقّ. وهي تعذر كلّ شيء، وتصدّق كلّ شيء، وترجو كلّ شيء، وتحمل كلّ شيء. المحبّة لا تسقط أبداً» (1 كورنثوس 4/13-8). هكذا فإنّ المحبّة تقود إلى تحقيق إنسانيّة الإنسان ومعرفة الحقّ. لذا، هي أتمن من كلّ فضيلة أخرى: «فالآن تبقى هذه الأمور الثلاثة: الإيمان والرجاء والمحبّة، ولكنّ أعظمها المحبّة» (1 كورنثوس 13/13).

بهذا المعنى، أن يحبّ الإنسان شخصاً آخر، هذا يشكّل هبةً غير مشروطة. حين أحبّ، أعزف عن أن أكون نقطة المركز في وجودي. المحبّة شعور كليّ ودينامي، وليست مجرد رغبة عابرة. وهي تفترض كلمات يسوع أنّ الرجل يترك أباه وأمه ويلزم امرأته، ويصير الاثنان جسداً واحداً، فلا يكونان اثنين بعد ذلك، بل جسد واحد (راجع: متى 6-5/19)، وتسعى إلى تحقيقها.

رابعاً: في زمننا الحاضر، يختبر كُثُر من الشبّان والفتيات علاقات جنسيّة قبل الزواج. حيال ذلك، غالباً ما يُطرح السؤال عن موقف الكنيسة الأرثوذكسيّة من هذه المسألة. إنّ دور كنيستنا هو مواكبة المؤمنين بالنصح الروحيّ، لا إطلاق الأحكام على نحو آليّ. طبعاً، هذا الموقف لا يرخّص للفلتان الجنسيّ. فنحن نشدّد على ضرورة أن يأتي السلوك الفرديّ مسؤولاً لا حيال الحياة الجنسيّة الشخصية فحسب، بل حيال حياة الشريك/الشريكة الجنسيّة أيضاً، وكذلك حيال النتائج التي يمكنها أن تنجم عن الحياة الجنسيّة. إنّ المسؤولية تكون أمام الذات، وأمام المجتمع، وأمام الله. بهذا المعنى، يكتب الرسول القديس بولس إلى أهل كورنثوس: «أوما تعلمون أنّ أجسادكم هي هيكل الروح القدس، وهو فيكم قد نلتموه من الله، وأنتم لستم لأنفسكم؟» (1 كورنثوس 6/19).

إنّ هذا الإصحاح من الرسالة إلى أهل كورنثوس مخصّص للحريّة التي تنشأ من الاتحاد بيسوع، والتي يمكن أن تعاش في رباط الزواج الذي باركه الله. لذا، نتمنّى أن يتكلّل حبّكم بزواج كنسيّ، وأن تنشأ منه عائلة مسيحيّة، وأن تتعلّموا كيفيّة احترام الحياة، بما فيها الحياة الناشئة حديثاً، وحماتها وتعزيرها. في هذا السياق، ندكّر بأنّ الجنين يشكّل كياناً إنسانياً من لحظة الحمل به.

إنّنا نناشدكم ألاّ تتكتموا عن أسئلتكم، بل أن تعبّروا عنها وتطرحوها على ذوي الاختصاص. إنّ الحوار الصريح يعين الإنسان على معرفة ذاته وعلى اتّخاذ قراراته. والإفصاح يشفي الذات الإنسانيّة. نحن نناشدكم خصوصاً أن تسعوا إلى الحوار مع من أوتوا خبرة الإرشاد الروحيّ. إنّ كنيستنا الأرثوذكسيّة تحتزن تقليداً مترامياً من الحوار الإرشاديّ والعلاجيّ. وإنّ هذا التقليد لفي مقدوره أن يقدم العون — حتّى في زمن التواصل الإلكترونيّ الذي نعيش فيه.

خامسًا: إننا نعيش في بلد تنصّ القاعدة القانونيّة فيه على أنّ الزواج الكنسيّ يجب أن يسبقه، في العادة، زواج مدنيّ. هدف الزواج المدنيّ هو المحافظة على حقوق مدنيّة متساوية لكلّ من الرجل والمرأة.

بالنسبة إلينا نحن المسيحيّين، يرتبط **الزواج** بمحبّة الله التي أظهرها يسوع المسيح عبر صيرورته إنسانًا وصلبه وقيامته. لذا، فإنّ الزواج بالنسبة إلى شخص يؤمن بأنّ يسوع المسيح هو ابن الله أكثر من مجرد مسألة عالميّة، وطبعًا أكثر بكثير من احتفال الزواج في ذاته. فالزواج يقوم على وعد بالإخلاص للشريك الآخر مدى العمر، ويفترض أن ترتبط الشراكة بين الزوجين بالمسيح. إنّ العروسين مدعوان إلى اقتبال شراكتهما بوصفها عطيةً من الله، وإلى اختبارها على أنّها تعبير عن المحبة المتبادلة كما يجب أن تعاش في كنيسة المسيح. إنّ عظمة هذا الحدث تتبدّى عبر ما تشهده خدمة الزواج من أنّ العروسين يكملان الواحد مع الآخر ومن أجل الآخر. في سبيل التعبير عن هذا، يلجأ الرسول القدّيس بولس إلى صورة الرباط بين المسيح وكنيسته ويدعوه سرًّا: «إنّ هذا السرّ لعظيم، وإيّ أقول هذا من جهة المسيح والكنيسة» (من رسالة خدمة الإكليل، أفسس 32/5).

كذلك فإنّنا، في خدمة العرس، نصليّ مرارًا كي يُنعم الله على العروسين بثمره البطن. إنّ كنيستنا الأرثوذكسيّة تبارك الرغبة في الإنجاب، وتنظر إلى الطفل بوصفه عطيةً من الله. ولكّن الزواج مقدّس وكامل حتّى بلا أطفال. نحن نرى أنّ التفكير في حجم العائلة هو جزء من حياة مسيحيّة مسؤولة. أمّا الإجهاض، وهو قتل لكائن حيّ، فليس واردًا بالنسبة إلى المسيحيّين الأرثوذكس في أيّ حال من الأحوال، وليس له أن يكون شكلاً من أشكال تنظيم العائلة.

إنّ حوارات الإرشاد الزوجيّ مع كاهن الرعيّة من شأنها أن تتطرق إلى هذه المسائل جميعها. والحقّ أنّ مثل هذه الحوارات هو أكثر من مسألة شكلية قبل الزواج، ويجب أن يتمّ قبل البدء بالتحضير العملائيّ لحفلة العرس.

سادسًا: في مجتمع تعدديّ مثل ألمانيا، ليس من النادر حصول **زواجات بين أرثوذكس ومسيحيّين من طوائف أخرى**. هذه تسمّى، في العادة، «زواجات مختلطة». في العقود الأخيرة، أدّت زواجات من هذا النوع إلى تلاقٍ وتعارف متبادل. كما أظهرت أنّه من الممكن تربية الأطفال في جوّ من الاحترام لتقاليد كنسيّة مختلفة. ولقد تطرّقنا إلى الأسئلة العملائية المتصلة بزواجات كهذه في وثائق أصدرناها مع الكنيسة الكاثوليكيّة والكنيسة الإنجيليّة في ألمانيا، علمًا بأنّ مثل هذه الأسئلة يحتاج أيضًا إلى الحوار الإرشاديّ.

تطالعنا هذه الزواجات بتحدّيات عدّة. في الوثائق التي أشرنا إليها أعلاه، تبقى مسألة المناولة المشتركة في العائلة الواحدة معلقة. والحقّ أنّ موقف كنيستنا في هذا الشأن هو أنّ المناولة المشتركة تفترض وحدةً كاملةً في الإيمان، ما هو غير متوافر في الزواجات المختلطة. غير أنّه حرّيّ بنا أن نعترف، بتمام الصدق، بأنّ هذا الوضع مؤلم جدًّا، وبأنّه يشكّل تحدّيًا لاهوتيًّا. لذا، نسأل الله أن يعيننا على تحطّي الانقسام والوصول إلى اتّحاد الكلّ في وقت قريب.

سابعًا: أمّا مسألة **الزواج من شريك غير مسيحيّ أو شريكة غير مسيحيّة**، فهي أكثر تعقيدًا. مثل هذه الزواجات يسمّى «عابريًا للأديان». هنا تُفتقد القاعدة المسيحيّة المشتركة. في بعض الأحيان، يتسبّب الرباط، أو

الزواج، بشريك أو شريكة من دين آخر بخلافات ربما تؤدّي إلى نبذ الأشخاص المعيّنين. حيال ذلك، يجدر التذكير مجدّدًا بأهميّة الحرّيّة، هذا الكنز الذي منحه الله للبشر: إنّ الابتعاد القسريّ عن الشخص المحبوب لأسباب تختصّ بالانتماء الدينيّ لا يتفق والحرّيّة المعطاة لكلّ إنسان في صفته مخلوقًا على صورة الله (تكوين 27/1). في حال رباط عابر للأديان، يشكّل الزواج المدنيّ طريقًا يمكن سلوكه. فهو ضمان قانونيّة تكفل أن يتمتّع الزوجان بالحقوق ذاتها. ولكنّ البشر الذين يؤمنون بالله، ويعتبرون أنّ زواجهم يجب أن يكون في حمى البركة الإلهيّة، غالبًا ما يشعرون بعدم كفاية الزواج المدنيّ، وينهدون إلى تعبير دينيّ حسّيّ عن أنّ الله يبارك زواجهم. إنّ مثل هذا التعبير غير ممكن في كنيسةنا، لأنّ قاعدة الاحتفال بسرّ الزواج هي الإيمان بالله في ثالث. ولكننا، رغم ذلك، نعتبر أنّ هذه الرغبة مبرّرة كليًا. ولذا، فإنّ الكنيسة الأرثوذكسيّة في ألمانيا تودّ مواكبة الذين يختارون رباطًا عابرًا للأديان على درب حياتهم، إذا هم رغبوا في ذلك. وهي مستعدّة، في كلّ وقت، لتقديم الدعم لهم قولاً وفعالاً. كما إنّنا نحثّ هؤلاء على أن يتطرحوا معًا، قبل الزواج وبعده، تلك الأسئلة الناتجة من الاختلاف الدينيّ، ولا سيّما تربية الأولاد، بصراحة تامّة وروح بناءة.

ثامنًا: من المسائل الملحة في زمننا قضيّة المثليّة الجنسيّة والرباطات المثليّة. من حيث المبدأ، نحن ننظر بإيجابيّة إلى كون هذا الموضوع يُطرح في مجتمعنا بصراحة، ولا سيّما بعدما شهدته القرون الماضية من تجاهل للمثليين، وصولاً إلى حدّ قمعهم واضطهادهم – كما في أزمنة الطغيان النازيّ مثلاً.

ثمّة في الكتاب المقدّس، بعهديه القديم والجديد، آيات ضدّ المثليّة يتناقش اللاهوتيّون اليوم في مدى قيمتها من دون الوصول إلى رأي موحد. كذلك فإنّ في تقليد كنيسةنا كثير من النصوص ضدّ المثليّة. والحقّ أنّ هذه، كما بالنسبة إلى أيّ ميل جسديّ آخر، يمكنها أن تخضع للإمساك وضبط الأهواء المنفلشة والنسك المتعقّف، كما تعلّمنا ممارسة الصوم. من الثابت أنّنا ما زلنا، إلى حدّ بعيد، نجعل كميّة نشوء المثليّة الجنسيّة. ولئن تكن هناك عوامل وراثيّة ونفسية وثقافية ممكنة، فإنّه ليس ثمّة وضوح بالنسبة إلى الدور الذي يضطلع به كلّ من هذه العوامل، وكيف يرتبط بعضها ببعض.

في فهمنا الأرثوذكسيّ، يفترض سرّ الزواج ارتباطاً بين رجل وامرأة، وهو يتخطّى البعد الاجتماعيّ الصرف. بناءً على ذلك، فإنّ زواج المثليين في كنيسةنا غير ممكن. أمّا الأسئلة المعلقة في شأن المثليين، فتتسمي إلى نطاق الرعاية والمواكبة اللبقة في الكنيسة. إنّ البشر جميعاً مخلوقون على صورة الله. لذا، يجب أن يكونوا كلّهم موضع احترام يليق بحضور هذه الصورة الإلهيّة في الإنسان. هذا ينطبق على رعايانا أيضًا. فهذه مدعوّة إلى محبة البشر قاطبةً وتقديم الاحترام لهم.

تاسعًا: في المجتمع الذي نعيش فيه تحصل تحولات على الدوام. إنّنا نرحّب بالتحولات التي نتلمّس فيها روح إنجيل يسوع المسيح. العائلة اليوم، في مفهومها التقليديّ، معرّضة لتحديات جذريّة. إنّنا بمقتضى دعوة الرسول بولس أهل تسالونيكي أن «اختبروا كلّ شيء وتمسّكوا بالأفضل» (1 تسالونيكي 21/5) مدعوّون جميعنا، أيّها الشبان

والشابات الأرثوذكس، إلى المجاهرة من جديد بالنظرة إلى الإنسان، كما نعثر عليها في إيماننا الأرثوذكسي، وخصوصاً إلى عيشها.

إننا نعتبر أنّ العائلة بوصفها «كنيسة صغيرة»، ونواة للكنيسة في كليتها، ما تزال تشكّل نموذجاً للمستقبل. بارككم الله.

المتروبوليت أوغسطينوس (ألمانيا)، مطران أوروبا الوسطى، رئيس مجلس المطارنة الأرثوذكس في ألمانيا وسائر أعضاء هذا المجلس

فرانكفورت-ماين، 2017/12/12